

نبعاً مقصوداً في المقام اصلاً كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد على  
 وجه المبالغة وذلك يعني عن المقصد الي وصف الجارة والصلوة  
 مرة اخرى انتهى وبذلك يتدفع قول ابن كمال باشا في رسالة التتمين  
 ان قيد يتبعه في الارادة يخرج المعنى الاخر عن حد الامالة في المقصد  
 والامر في التتمين ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه لو قرأ انتهى  
 ومن العيب انه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة واما الاعتراض  
 على ما قاله السيد بأنه كيف يجعل اللفظ باعتبار معني لا يدل عليه لان  
 اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والمخمس ان المعنيين  
 مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصلي فيوصلا الي المقصود ولا  
 حاجة الي التقدير بالالتصوير المعني قال السيد وفيه ضعف لان المعنى  
 الملكي به قد لا يقتصد وفي التتمين يجب المقصد الي كل من المضمين  
 والمضمين فيه انتهى ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين  
 وجعلها المناطقة سور الجزئية من الغريب قول بعضهم ان اراد انه  
 لا يقصد اصلاً فموضوع لغير محم بخلافه وان اراد التقليل والتكثير  
 لم تثبت المطلوب لان عدم ارادته في بعض المواضع لا يثبت في ارادته  
 في بعض اخرى وحاصل ما اشار اليه السيد ان الكناية يثبت في بعض  
 الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصلي ولو كان التتمين منها لا يستعمل  
 استعمالها في وقت ما يجب كما قال العصام بأنه قد يجب في بعض  
 الكنايات التي لا يجب في جميعها ولذلك سمي باسم خاص انتهى فان  
 قيل اذا شرط في التتمين وجوب ارادة المعنيين فافيه الكناية  
 لان المشروط فيها جواز ارادته اجيب بان المراد بالجواز الامكان

العام

العام المقيد بجانب الوجود لا يخرج المجاز لا الجواز بمعنى الايمان الخاص  
 لانه كان عدم ارادة الموضوع له لا مدخل له في خروج المجاز حتى لو وجب  
 ارادته خرج ايضا واورد بعضهم على قول السيد ان التتمين يجب فيه  
 المقصد الي المعنيين انه مجموع وادعي انه طرد على طريق الكناية قال  
 الا ترى ان معني الايمان جعله في الايمان وبعد تضييق معني المقصد في  
 لا يقصد معناه الاصلي واديتك بمعنى خبر في انتهى وهو باطل لما  
 انه مفوت لفائدة التتمين من اد الكناية مودعي كلمتين وجعل ارادته  
 بمعنى خبر في من التتمين غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان  
 على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التتمين قول  
 اخر لو صح كان سابعاً وهو ان دلالة غير حقيقة ولا تجوز في اللفظ  
 وانما التجوز في اقصايه الي المعمول وفي النسبة الغير النامة ونقل  
 ذلك ابن حزمي وقال الا ترى انهم حاولوا التضييق على تقييده فغرو  
 بما يتعدى به كما عد واس بالاجزاء على جهه وفصل بين حملها على  
 نقص ولا تجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته وانما هو نقص في النسبة  
 الناقصة انتهى وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن حزمي في الخصائص  
 وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص  
 واستدل به لمذهب في التتمين جعله مطابقاً لهذا وحمل التضييق على  
 التضييق ليس من التتمين ولا قريب منه ليقرب به وهذا ثابلاً بعضهم  
 به فانه قال في المعنى في بحث علي وقد تكلم علي قوله اذا رخصت علي  
 بنو قشير يحتمل ان يكون رضي ضمن معني عطف وقال الكسائي حمل  
 علي تقييده وهو سخط نسال الله تعالى الذي يغير سخطه بفضل وكرمه

عن صح